

لبنان المأزوم على عتبة ثورة جياع

ويعتبر أن "الخطة المقدمة من حكومة دياب، توفض المشكلات والأزمات في البلاد وتدل على نية العمل، ولكن السؤال هو كيف ستبدأ؟". وأضاف الربيع "اللبناني غير قادر على الانتظار أكثر في ظل ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، وتحليل سعر صرف الدولار مقابل الليرة، وكل الأزمات التي تخيم على البلاد". ويرى أن "التحركات مقسمة إلى 3 أقسام، الأول أشخاص يتظاهرون ضد المصارف، وأشخاص يخرجون ضد الجوع، وآخرون تحركهم أطراف سياسية لمحاولة استغلال التحركات لإسقاط الحكومة أو التريكة السياسية الحالية". ويرجع أن "لبنان مقبل على تحركات واحتجاجات كثيرة، إضافة إلى كثير من الصدام السياسي، الذي قد ينعكس في الشارع".

ترجيحات بأن يشهد لبنان تحركات واحتجاجات كبيرة محفوفة بالكثير من الصدام السياسي الذي قد ينعكس على الشارع

ويستعد الربيع، وجود نية دولية لدعم لبنان مالياً. وصادقت الحكومة اللبنانية بالإجماع، الخميس الماضي، على خطة إقراض تستغرق 5 سنوات، لإستئصال الاقتصاد المحلي من مستويات تراجع حادة، أفضت إلى عجز بيروت عن دفع ديون خارجية. ويعتبر غسان حجار، كاتب ومحلل سياسي، أن "الواقع الجغرافي للتحركات يدل على أن الاحتجاجات ستتمدد وتتوسع.. طالما بقي الوضع المالي على حاله، فالعطب متصاعداً". وينفي حجار صحة ما يتردد عن وجود أباد خفية وراء خروج المحتجين إلى الشارع لإسقاط الحكومة. ويقول "هذا غير وارد، وإذا الأصابع موجهة إلى سعد الحريري، فهو غير مستعد لترؤس أي حكومة في ظل هذه المرحلة، فهي مصيرية ومرحلة جوع وفقر".

وبعد 12 يوماً من بدء الاحتجاجات، أجبر المحتجون حكومة الحريري على الاستقالة، ثم حلت محلها حكومة دياب. وحذر دياب، في وقت سابق، من "خطة خبيثة" لتوضع الناس ضد الجيش، مهدداً بإعلان أسماء من قال إنها "جهات" تخرض على الشعب خلال الاحتجاجات الشعبية. ويشأن إن كانت الاحتجاجات ستأخذ منحى عنفياً، يرد حجار "من الطبيعي، فالثورة لا تكون في الصالونات، والجائع لا يستطيع التحمل، والمودع الذي حُجزت ودائعته بالبنك كيف يمكن ضبط غضبه". وأوضح "فقر وضع حلول جدية سيخرج الناس من الشارع تلقائياً، لكن عندما يتسدم الجوع، سنشهد خروج الآلاف إلى الشارع، فالفقر لا طاقة ولا هوية له".

ويصف حجار الوضع المالي بأنه "قاتم"، والمشهد السياسي بـ"المعقد". وتقول جهات لبنانية إن جماعة "حزب الله"، حليف إيران، مسؤولة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، بسبب تدخلاتها في سياسات الدول المجاورة، ما جعل البلاد رهينة، بينما في أزمات مالية سابقة تدخلت دول عربية وأجنبية لم يد العون لبيروت. وعادة ما ينفي "حزب الله" أي مسؤولية له عن تدهور الأوضاع المعيشية للبنانيين.

بيروت - يصير رئيس الوزراء اللبناني الجديد، حسان دياب، في كل مرة على التأكيد أن حكومته مصرة على إعادة الثقة أولاً في الداخل اللبناني وثانياً استرجاع ثقة شركاء الخارج للخروج من أزمة اقتصادية باتت تخنق البلد وتجهز كل الظروف لعودة الاحتجاجات ثانية. وتتراكم الكثير من الأسباب التي تجعل من عمل الحكومة الجديدة محفوفاً بالكثير من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، حيث يحذر مراقبون من جهة أن يخسر لبنان مساعدات يطمح للحصول عليها من صندوق النقد بسبب انشط حزب الله الذي صنفته دول عدة على لوائح الإرهاب، فيما يشدد آخرون على وجود دلائل كثيرة تشير إلى عودة الشارع للاحتجاج.

وفي الوقت الذي ترغب فيه بيروت الحصول على برنامج تمويل من صندوق النقد الدولي يفتح لها قنوات تمويل إضافية من بلدان ومنظمات دولية، يرافقه برنامج إصلاح اقتصادي تنفذه الحكومة بمساعدة فنية من مسؤولي الصندوق، خيمت الاحتجاجات الشعبية على مناطق عدة بالبلد. وبعد فترة ترقب لأحداث متتالية فرضت نفسها على الساحة الداخلية إبان تشكيل حكومة حسان دياب في 11 فبراير الماضي، ومعالجتها لأزمات سياسية ومالية مستفحلة، بدأ الشارع اللبناني الذي سئم وعود الطبقة السياسية في العقود الأخيرة مستعداً لخوض جولة جديدة من الاحتجاجات. ومع تراجع قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق السوداء، انعكست تداعيات سلبية على أسعار المواد الاستهلاكية الأولية، وتاكدت رواتب الموظفين بجميع القطاعات. ورجع لإجراءات مشددة اتخذتها الحكومة لمكافحة فيروس كورونا، خرجت في مدينة طرابلس (شمال) احتجاجات شددت بالأوضاع التي هدت كاهل المواطن.

وشهدت مناطق أخرى في البقاع (شرق) وغرب العاصمة بيروت، إغلاقاً للطرق ووقفات احتجاجية، حمل المحتجون خلالها الطبقة السياسية الحاكمة مسؤولية التدهور المعيشي في ظل أسوأ أزمة اقتصادية بتاريخ لبنان. ويقول خالد طالب (30 عاماً) وهو عامل حر، إنه شارك في احتجاجات طرابلس خلال الأيام الماضية، لأنه غير قادر على تأمين لقمة العيش لعائلته.

فيما يوضح حميد النيني (35 عاماً)، صاحب متجر بطرابلس "خروجي إلى الشارع هو للتعبير عن الحرمان الذي نعيشه، فقدنا الثقة بالحكام، وسنبقى في الساحات حتى تحقيق مطالبنا". وتساءلت ثريا غالب (27 عاماً) ابنة مدينة صيدا (جنوب) وهي جامعية "كيف يمكننا أن ناكل وللحم بات 35 ألف ليرة؟ نحن من دون عمل، وبقاؤون في الشارع إلى ما شاء الله". ومنذ 17 أكتوبر 2019، يشهد لبنان احتجاجات شعبية ترفع مطالب سياسية واقتصادية، ويغلق مشاركون فيها من أن إلى آخر طرق رئيسية ومؤسسات حكومية.

ومع تازم الأوضاع، تتصاعد تساؤلات بشأن ما ينتظر لبنان في الأيام المقبلة، وإن كانت ثورة جياع على الأبواب. وفق منير الربيع، كاتب ومحلل سياسي، فإن "التحركات والاحتجاجات كانت متوقفة، وستزداد وتيرتها بسبب عدم عمل الحكومة على إنجاز خطة إنقاذية وإصلاحية حقيقية".

وفي هذا الصدد، سبق أن كشفت مصادر دبلوماسية لمراسل "العرب" في بغداد أن ملف الحشد الشعبي والسيطرة عليه، سيكون من بين أهم بنود مفاوضات العراق والولايات المتحدة المنتظرة الشهر القادم، حيث سيعاد رسم ملامح العلاقة بين البلدين، بعد مرحلة من الشد والجذب. وتقول مصادر إن تحركات الكاظمي لترجم خطته لـ"الإحتواء البارد" لمراكز التوتر في البلاد، وعلى رأسها ملف الحشد الإشكالي، الذي يشاع على نطاق واسع أن العديد من فصائل الضاربة تانمر باوامر إيران طيلة حقبة ولاية رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي. ويتحدث أعضاء في فريق الكاظمي عن

هل ينجح الكاظمي في مغامرة الإصلاح التدريجي؟

استراتيجية تستهدف تحجيم دور الميليشيات في المشهد السياسي



طموح للقيام بفعل شيء جديد

لكن السؤال الذي يثير المحللين والعارفين بخبايا المشهد السياسي المتعرج في الحكم في السنوات الأخيرة يتمحور حول هل سيستطيع الكاظمي تحويل هذه الإجراءات الرمزية إلى تغيير حقيقي؟

رسائل سياسية

تتراكم الإشارات السياسية الهامة التي تشي بأن رئيس الوزراء الجديد سيسير على المضى قدماً في ترسيخ عقيدته السياسية الجديدة، حيث أظهرت مفاوضات تشكيل حكومته أنه بدأ مستعداً لخوض طريق يترجم مطالب الاحتجاجات الشعبية وعمامة السكان بدلا من الأحزاب السياسية.

كما أظهر في جل إطلاقاته بأنه ذهب إلى التغيير في محاولة لتقريب السياسة العراقية التقليدية القائمة على المحسوبية أين تعمد الأحزاب السياسية للسيطرة على الوزارات لضمان المكافآت والسلطة الاقتصادية.

وترجم الكاظمي هذا التوجه، حين تقدم اختياراته وترشيحاته للحقائب الوزارية إلى الأحزاب للموافقة أو الاعتراض عليها، كما أنه لم يوافق رؤساء الأحزاب إلا على المرشحين الذين يتميزون بالكفاءة.

ولم يؤمن الكاظمي في البداية سوى 15 من أصل 22 وزيراً، وخسر العديد من الحلفاء المقربين الذين أراهم في حكومته في البداية. وانتظرت بعض الأطراف حتى اللحظة الأخيرة لفرض تنازلات، لكن رغم ذلك حرص الكاظمي على أن يترأس جنرالات أكفاء معروفون بانضباطهم ولم يشاركوا في الإقتتال السياسي وزارتي الأمن أي الدفاع والداخلية.

ولم تعد وزارة الداخلية في قبضة وزير من منظمة بدر وهي جماعة مرتبطة بالحشد الشعبي. وبدلاً من ذلك، أصبحت تحت قيادة جنرال عسكري متمرس، عثمان الغانمي، الذي لا يزال عليه أن يعطي لمنظمة بدر بعض الضمانات للحصول على المنصب. وسيكفل الغانمي بالإشراف على التحقيق في الجماعات التي هاجمت المتظاهرين من داخل الوزارة، وهو ما سيخبر التزامه بالعدالة الشاملة.

وفي هذا الصدد، سبق أن كشفت مصادر دبلوماسية لمراسل "العرب" في بغداد أن ملف الحشد الشعبي والسيطرة عليه، سيكون من بين أهم بنود مفاوضات العراق والولايات المتحدة المنتظرة الشهر القادم، حيث سيعاد رسم ملامح العلاقة بين البلدين، بعد مرحلة من الشد والجذب. وتقول مصادر إن تحركات الكاظمي لترجم خطته لـ"الإحتواء البارد" لمراكز التوتر في البلاد، وعلى رأسها ملف الحشد الإشكالي، الذي يشاع على نطاق واسع أن العديد من فصائل الضاربة تانمر باوامر إيران طيلة حقبة ولاية رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي. ويتحدث أعضاء في فريق الكاظمي عن

لكن السؤال الذي يثير المحللين والعارفين بخبايا المشهد السياسي المتعرج في الحكم في السنوات الأخيرة يتمحور حول هل سيستطيع الكاظمي تحويل هذه الإجراءات الرمزية إلى تغيير حقيقي؟

تتراكم الإشارات السياسية الهامة التي تشي بأن رئيس الوزراء الجديد سيسير على المضى قدماً في ترسيخ عقيدته السياسية الجديدة، حيث أظهرت مفاوضات تشكيل حكومته أنه بدأ مستعداً لخوض طريق يترجم مطالب الاحتجاجات الشعبية وعمامة السكان بدلا من الأحزاب السياسية.

كما أظهر في جل إطلاقاته بأنه ذهب إلى التغيير في محاولة لتقريب السياسة العراقية التقليدية القائمة على المحسوبية أين تعمد الأحزاب السياسية للسيطرة على الوزارات لضمان المكافآت والسلطة الاقتصادية.

وترجم الكاظمي هذا التوجه، حين تقدم اختياراته وترشيحاته للحقائب الوزارية إلى الأحزاب للموافقة أو الاعتراض عليها، كما أنه لم يوافق رؤساء الأحزاب إلا على المرشحين الذين يتميزون بالكفاءة.

ولم يؤمن الكاظمي في البداية سوى 15 من أصل 22 وزيراً، وخسر العديد من الحلفاء المقربين الذين أراهم في حكومته في البداية. وانتظرت بعض الأطراف حتى اللحظة الأخيرة لفرض تنازلات، لكن رغم ذلك حرص الكاظمي على أن يترأس جنرالات أكفاء معروفون بانضباطهم ولم يشاركوا في الإقتتال السياسي وزارتي الأمن أي الدفاع والداخلية.

ولم تعد وزارة الداخلية في قبضة وزير من منظمة بدر وهي جماعة مرتبطة بالحشد الشعبي. وبدلاً من ذلك، أصبحت تحت قيادة جنرال عسكري متمرس، عثمان الغانمي، الذي لا يزال عليه أن يعطي لمنظمة بدر بعض الضمانات للحصول على المنصب. وسيكفل الغانمي بالإشراف على التحقيق في الجماعات التي هاجمت المتظاهرين من داخل الوزارة، وهو ما سيخبر التزامه بالعدالة الشاملة.

وفي هذا الصدد، سبق أن كشفت مصادر دبلوماسية لمراسل "العرب" في بغداد أن ملف الحشد الشعبي والسيطرة عليه، سيكون من بين أهم بنود مفاوضات العراق والولايات المتحدة المنتظرة الشهر القادم، حيث سيعاد رسم ملامح العلاقة بين البلدين، بعد مرحلة من الشد والجذب. وتقول مصادر إن تحركات الكاظمي لترجم خطته لـ"الإحتواء البارد" لمراكز التوتر في البلاد، وعلى رأسها ملف الحشد الإشكالي، الذي يشاع على نطاق واسع أن العديد من فصائل الضاربة تانمر باوامر إيران طيلة حقبة ولاية رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي. ويتحدث أعضاء في فريق الكاظمي عن

يسعى رئيس الوزراء العراقي الجديد مصطفى الكاظمي إلى السير في طريق سياسي مغاير لمن سبقه من رؤساء الحكومات، بطرحه استراتيجية تقوم على تقديم شيء جديد للعراق قوامه الإصلاح التدريجي بدل إضاعة الوقت في التسلح بشعار التغيير الجذري لإسقاط عقيدة سياسية تمكنت في العراق خلال العقد الأخيرين. ويحاول الكاظمي، للمضي قدماً في تنفيذ خطته هذه، توظيف ما حققه من قبول دولي علاوة على ما يبدو من شعبية نسجها داخل الشارع العراقي المحتج.

بغداد - يتحرك رئيس الوزراء

العراقي الجديد مصطفى الكاظمي بحذر لإجراء إصلاح تدريجي لإنقاذ البلد مما أفرزته الطبقة السياسية المتناحرة على السلطة طيلة عقدين تلياً سقوط النظام السابق الذي قاده صدام حسين. ويحاول الكاظمي من أجل تطبيق خطته الطامحة لإرضاء الشارع المحتج الاعتماد على ما حققه مؤخراً من نجاح دولي وإقليمي لقيادة العراق في المرحلة القادمة، لكن الوضع السياسي الشائك في البلاد يضع الكاظمي مستقبلاً أمام تحديات كبرى سيواجه فيها أهم خطوة تتعلق بالإصلاح التدريجي.

ويقول ريناد منصور في مقاله بالمجلة الأميركية، "رغم السيناريو الرهيب الذي ينتظر العراق، فإن رئيس الوزراء الجديد ليس ثورياً ليُصلح النظام ولا رجلاً قوياً فيحكم قبضته على السلطة. بل إن الكاظمي سيسعى، بدلاً من ذلك، إلى إصلاح تدريجي داخل النظام الحالي حيث تمكن رؤيته في إقامة توازن جديد بين الإصلاحات والوضع الراهن".

وبحسب التقرير الأميركي لا يعد الكاظمي أول رئيس وزراء جديد يعد بإصلاح شامل. ولذلك فإن أيامه الأولى في منصبه من المؤكد أنها بيئت له لمحات عن التحديات التي سيواجهها وقدرت له فرصه في التغلب عليها.

وتستند استراتيجية الكاظمي على وجوب إقناع المتظاهرين بأنه يمثل صوتهم بعدما فقدت في السنوات الأخيرة الحكومة العراقية الكثير من شرعيتها بعد أن خسرت المصادقية التي كانت تمكنها من التحدث نيابة عن ناخبها.

وتأكدت رؤية الكاظمي الجديدة بعدما أشاد بقائد قوات مكافحة الإرهاب الفريق عبدالوهاب الساعدي، وكان رئيس الوزراء السابق، عادل عبدالمهدي، قد أقال الساعدي من منصبه في سبتمبر 2019، مما أخرج المتظاهرين ليطلبوا بإعادته إلى منصبه.

الكاظمي يراهن للمضي قدماً في تنفيذ خطته على دعم الرئيس برهم صالح وما حققه من قبول دولي وإقليمي

وفي السياق نفسه أصدر رئيس الوزراء الجديد، عندما قتلت جماعات مسلحة مظاهرة في البصرة في الأسبوع الأول من توليه منصبه، بياناً طالب فيه بالتحقيق في جميع حالات قتل المتظاهرين وسجنهم، وقال إنه سيشكل لجنة للتحقيق في استهداف المتظاهرين.

بغداد - يتحرك رئيس الوزراء

العراقي الجديد مصطفى الكاظمي بحذر لإجراء إصلاح تدريجي لإنقاذ البلد مما أفرزته الطبقة السياسية المتناحرة على السلطة طيلة عقدين تلياً سقوط النظام السابق الذي قاده صدام حسين. ويحاول الكاظمي من أجل تطبيق خطته الطامحة لإرضاء الشارع المحتج الاعتماد على ما حققه مؤخراً من نجاح دولي وإقليمي لقيادة العراق في المرحلة القادمة، لكن الوضع السياسي الشائك في البلاد يضع الكاظمي مستقبلاً أمام تحديات كبرى سيواجه فيها أهم خطوة تتعلق بالإصلاح التدريجي.

ويقول ريناد منصور في مقاله بالمجلة الأميركية، "رغم السيناريو الرهيب الذي ينتظر العراق، فإن رئيس الوزراء الجديد ليس ثورياً ليُصلح النظام ولا رجلاً قوياً فيحكم قبضته على السلطة. بل إن الكاظمي سيسعى، بدلاً من ذلك، إلى إصلاح تدريجي داخل النظام الحالي حيث تمكن رؤيته في إقامة توازن جديد بين الإصلاحات والوضع الراهن".

وبحسب التقرير الأميركي لا يعد الكاظمي أول رئيس وزراء جديد يعد بإصلاح شامل. ولذلك فإن أيامه الأولى في منصبه من المؤكد أنها بيئت له لمحات عن التحديات التي سيواجهها وقدرت له فرصه في التغلب عليها.

وتستند استراتيجية الكاظمي على وجوب إقناع المتظاهرين بأنه يمثل صوتهم بعدما فقدت في السنوات الأخيرة الحكومة العراقية الكثير من شرعيتها بعد أن خسرت المصادقية التي كانت تمكنها من التحدث نيابة عن ناخبها.

وتأكدت رؤية الكاظمي الجديدة بعدما أشاد بقائد قوات مكافحة الإرهاب الفريق عبدالوهاب الساعدي، وكان رئيس الوزراء السابق، عادل عبدالمهدي، قد أقال الساعدي من منصبه في سبتمبر 2019، مما أخرج المتظاهرين ليطلبوا بإعادته إلى منصبه.

إقامة التوازن

رغم هذه الاستراتيجية الطموحة، فإن مواجهة رئيس الوزراء العراقي لأزمة داخلية مستفحلة ومزوجة كان سببها الأساسي تناحر الأحزاب السياسية على السلطة وخاصة إقدام الأحزاب الشعبية على رهن القرار السياسي في البلاد للنظام الإيراني، تطرح السؤال في الشارع العراقي، هل سينجح الكاظمي في هذه المغامرة المحفوفة بالمخاطر؟ وعلاوة على الحلول التي يجب عليه تقديمها للشارع الذي خرج للاحتجاج بسبب الأزمة الاقتصادية الخائفة أو للثورة على نظام سياسي طائفي طيلة عام 2019، فإن الكاظمي تعترضه أيضاً عقبات عدة من أهمها كيفية احتواء وحدات الحشد الشعبي الموالية لإيران وكذلك الخروج من الحرب على كورنا بأخف الأضرار وتأمين البلد من عودة تهديدات داعش.

ويراهن الكاظمي على دعم الرئيس برهم صالح الذي سيعمل معه، حيث ساهم الرئيس العراقي في إيقاف مسيرة بعض المرشحين السابقين لمنافسة الكاظمي على رئاسة الوزراء. وقطع برهم صالح الذي كان منذ البداية داعماً للكاظمي الطريق أمام مرشح ائتلاف الفتح المرتبط بقوى الحشد الشعبي الشعبية الطائفية القوية،